



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

صفقة القرن

قالت مصادر دبلوماسية مصرية لصحيفة "العربي الجديد"، إن ثلاث دول عربية تسعى إلى عقد قمة مع السلطة الفلسطينية لـ"بلورة" موقف موحد وتصورات واضحة حول المشروع الأميركي لتصفية القضية الفلسطينية المسمّى بـ"صفقة القرن".

وأوضحت المصادر أن الدول الثلاث، مصر والسعودية والأردن، تُحضر لاجتماع مُسبق سيلتقي به وزراء خارجياتها بوزير خارجية السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى رؤساء الاستخبارات. ويأتي التحضير لهذه "القمة" عقب لقاءات جمعت بين المسؤولين الأميركيين والمصريين والسعوديين مؤخراً، والزيارة التي أجراها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي للسعودية، ولقائه بالملك سلمان بن عبد العزيز.

وأشارت المصادر إلى أن الإدارة المصرية بادرت إلى هذا اللقاء لحسم الموقف من الصفقة بأسرع وقت ممكن في ظل ضغوطات أميركية على القاهرة والرياض، للتحرك بموضوع "صفقة القرن"، خصوصاً أن مصر "منشغلة" بالوساطة بين حركة حماس وحكومة الإحتلال، وفي موضوع المصالحة الفلسطينية أيضاً. وينبع المقترح المصري أيضاً من ملفات أخرى مرتبطة بضرورة "حسم الموقف" من الصفقة، كالحاجة للمساعدات العسكرية الأميركية والحملة العسكرية التي يشنّها النظام المصري على شمال سيناء بزعم "مكافحة الإرهاب".

وأكدت المصادر أن الملك الأردني، عبد الله الثاني، والرئيس عباس، رُحباً مبدئياً بالمساعي المصرية، وأن القاهرة تفرض تعتيماً على القمة، تماشياً مع نيّة مصر والسعودية "كشف جميع المخاوف والحديث الواضح عن المحاذير والأفكار القابلة للتطبيق والضمانات المطلوبة للتعاطي بإيجابية مع المقترحات الأميركية، أو إعلان رفضها نهائياً، انتظارا لما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية النصفية المقررة في تشرين الثاني المقبل لرصد حجم الخسارة التي سيمنى بها مرشحو الرئيس دونالد ترامب وحزبه".

ولفتت المصادر إلى احتمال عقد اللقاء التحضيري بين الوزراء في الدول الأربع بعد الإعلان رسمياً عن هدنة في قطاع غزة المحاصر؛ وذكرت المصادر المصرية أن إدارة السيسي وضعت الهدنة المرجوة والإجراءات التنموية الخليجية التي يُفترض تطبيقها في قطاع غزة الشريكة بحصاره، بـ"هدف" تخفيف الأعباء عن سكانه، في محل اختبار لمدى جدّية "الإسرائيليين والأميركيين في تنفيذ مقترحات صفقة القرن".

وباتّساقٍ مع ذلك، لفتت المصادر المصرية إلى مطالبة السيسي، عبر وزير خارجيته سامح شكري، الإدارة الأميركية بتقديم مساعدات مالية ولوجستية للقطاع، وكذلك دعم مصر في تلبية الطلب الفلسطيني

لمضاعفة صادراتها الكهربائية للقطاع، إلا أنّ مساعدي ترامب لم يتعهدوا بأي شيء، وتحدثوا فقط عن دعمهم لمشاريع البنك الدولي المزمع تدشينها في القطاع، والتي من المرجو أن توفر ٤٤٠٠ فرصة عمل، وهو رقم شحيح في نظر مصر وحماس.

وفي وقت سابق، قالت مصادر مصرية إن وزير الخارجية، شكري، نقل خلال زيارته الأخيرة لواشنطن إلى مساعدي ترامب تحذيرات السيسي من فشل المقترحات والصفقة بصورتها النهائية على ضوء إهمالها ٤ عناصر أساسية.

والعناصر الأساسية هي مدى ضمان واشنطن لتعامل إسرائيل إيجابياً مع الصفقة ووفائها بالالتزامات التي ستترتب عليها، وحجم الدعم الأميركي والخليجي الذي ستتلقاه مصر والأردن، وكذلك التي سيتم ضخها في غزة تحديداً، ومدى استعداد واشنطن لتقديم دعم مالي ولوجستي وعسكري لمصر لـ"تطهير" شمال شرقي سيناء، وغموض المقترحات الأميركية حول إدارة ملف الأمن في قطاع غزة خلال الفترة الانتقالية التي ستفصل بين بدء تنفيذ الصفقة وإقامة "الدولة الفلسطينية".

ترامب: القدس أصبحت خارج المفاوضات

هذا وقال الرئيس ترامب مؤخراً، خلال حديثه عن خطته لتسوية القضية الفلسطينية، أنه خلال المفاوضات "ستدفع إسرائيل ثمناً أكبر بكثير، لأنها أخذت هدية قيمة جداً" في إشارة إلى الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وبالعودة إلى أسبوع الاعتراف بالقدس، نهاية العام الماضي، قال ترامب إنه تلقى سيلاً من المكالمات من زعماء دول أجنبية طلبوا خلالها ألا يعترف بالقدس، فما كان منه قبل خطابه بخمسة أيام إلا أن توقّف عن استقبال المكالمات، واكتفى بالرد عليهم بالقول: "سأتصل بكم الأسبوع المقبل، لأنني أعرف ما الذي سيطلبونه مني".

وعن قراره، قال ترامب: "هذا الأمر كان يجب أن يحدث قبل سنوات عديدة، وإن حدث سلام مرة مع الفلسطينيين، تذكروا ما أقوله: قراري كان صحيحاً، لقد أزلنا القدس عن طاولة المفاوضات؛ في كل مرة كانت هنالك مفاوضات سلام لم تغادر إشكالية الاعتراف بالقدس، لذلك قررت أن نزيلها من المفاوضات".

وليست هذه المرة التي تتحدث فيها الإدارة الأميركية عن تنازلات إسرائيلية ضمن "صفقة القرن"، إلا أنها المرة الأولى التي تصدر عن ترامب وبهذه الحدة، فقد ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، الشهر الماضي، نقلاً عن مصدر مقرب من البيت الأبيض أنّ الإعلان عن الصفقة سيتم تأجيله إلى ما بعد انتخابات التجديد

النصفي الأميركيّة، المقرّرة في السادس من تشرين ثانٍ المقبل، بسبب الخشية من احتمال تأثير بنود الصفقة التي تتطلّب تنازلاً إسرائيليّاً" على ترشيح نواب الحزب الجمهوري.

وتشير تصريحات ترامب بخصوص "إزالة القدس عن طاولة المفاوضات" إلى أن التسريبات الصحافيّة التي نقلتها الصحف الأميركيّة بخصوص الاعتراف بأبو ديس عاصمةً لفلسطين تبدو صحيحة، إذ يصرّ ترامب على أن القدس خارج المفاوضات تماما.

وانتقلت الإدارة الأميركيّة، الشهر الماضي، من بلورة الصفقة إلى العمل على تنفيذها، إذ كشفت وكالة "أسوشيتد برس" أن الإدارة توسّع طاقمها المكلف بالشرق الأوسط، استعداداً للإعلان عن الصفقة.

ووفقاً للوكالة، فإن وكالة الأمن القومي الأميركيّة، التي يرأسها، مستشار الأمن القومي، جون بولتون، توجّهت إلى وكالات أميركيّة أخرى، منها وزارة الدفاع (البنتاغون) والمخابرات، من أجل تجنيد متطوعين للانضمام للطاقم، الذي سيعمل تحت إدارة الثنائي المكلف "صفقة القرن"، كوشنر وغرينبلات.

ومن ضمن مهام الطاقم تنظيم والتنسيق حول الإعلان عن "صفقة القرن" وكافة المفاوضات المتعلقة بها؛ ويشتمل الطاقم على ٣ وحدات عمل، الأولى مهمتها متابعة التفاصيل السياسيّة والأمنية للصفقة، والثانية للجوانب الاقتصاديّة، فيما ستخصّص الثالثة في التسويق لها إستراتيجياً في وسائل الإعلام؛ وستستمر مدّة عمل الطواقم من ستّة أشهر إلى عام، وفقاً لـ"أسوشيتد برس".

يأتي ذلك وسط أجواء عامّة تعيد بتبدّد الحماسة لدى الولايات المتحدة بخصوص الصفقة، إذ بدأت تطفو على السطح أنباء أنّ السعودية سحبت ملف "صفقة القرن" من وليّ العهد، محمد بن سلمان، بسبب الصورة السلبية للسعوديّة، التي رسمتها تصريحاته بخصوص القدس المحتلة، والقطيعة مع الأردن بسبب سعيه لـ"الانتفا" على دوره التاريخي في القدس".

وفي تموز الماضي، نقلت الصحيفة ذاتها، عن مسؤولين أميركيين أنّ سبب "الإحباط" الأميركيّ هو الإصرار الفلسطينيّ على مقاطعة جولة المبعوثين الأميركيين للمنطقة، وهما كبير مستشاري الرئيس الأميركيّ وصهره، جاريد كوشنر، ومبعوث الرئيس الأميركي الخاص لعملية التسوية في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات.

لا معنى لدولة فلسطين دون القدس عاصمة لها:

من جهته قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، رداً على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، حول إسقاط القدس من طاولة المفاوضات، وأنه على إسرائيل أن تدفع ثمن ذلك، قائلاً: "لا ثمن للقدس، ولا معنى أن تكون دولة فلسطين دون أن تكون القدس الشرقية بالحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة وبلدتها القديمة وأسوارها عاصمة لها"؛ وأضاف: "على ترامب وبولتون ونتنياهو، أن يفهموا، أنه لا سلام دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧"؛ "لا ثمن للقدس، ولا معنى أن تكون دولة فلسطين دون أن تكون القدس الشرقية بالحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة وبلدتها القديمة وأسوارها عاصمة لها".

"وأن على الذين يبشرون بميناء في قبرص ومطار في إيلات، وتخفيف الحصار، أن يدركوا أنهم إنما ينخرطون مع نتنياهو وترامب بما يطرحانه من ثمن بخس للقدس وللدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا ما يسمّى صفقة العصر، وهذا إلى سقوط وزوال تماماً كالذين يروجون له وينخرطون به مهما بلغ ارتفاع منسوب أكاذيبهم واستخدامهم لشعارات المقاومة والدين لتمير صفقة القرن وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني".

أسرار تعثر صفقة القرن:

من جهتها كشفت صحيفة "معاريف" سبب تأجيل الإعلان عن خطة التسوية الأمريكية بالمنطقة، المعروفة بـ"صفقة القرن"، وعزت ذلك إلى إخفاق الطاقم الذي يسوقها وقلة خبرته، ورفض قادة عرب فاعلين لبنودها؛ وأن هناك الكثير من الأسباب الحقيقية وراء تأجيل الإعلان عن "صفقة القرن" الأمريكية للتسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى؛ وأكدت الصحيفة الإسرائيلية أن من بين تلك الأسباب:

- ١- قلة خبرة الطاقم الأمريكي المسؤول عن المفاوضات، والمقصود هنا، جاريد كوشنر، مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومعه جيسون غرينبلات، المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط.
- ٢- تدخل عناصر خارجية، ورفض قادة وزعماء ورؤساء دول عربية للصفقة، وهو ما حال دون تمريرها.
- ٣- من بين أهم أسباب تعطيل "صفقة القرن" جشع الطرف الإسرائيلي وعدم استعداده لتقديم أية تنازلات مهما كانت بسيطة للطرف الفلسطيني، خاصة وأن نفتالي بينيت، رئيس حزب "البيت اليهودي"، ووزير التعليم، رفض تقديم تنازلات لنتنياهو ليقدمها للجانب الفلسطيني، مع العلم أن الاثنين يريدان التسوية مجاناً وعلى طبق أمريكي من ذهب.

٤- وأشارت الصحيفة إلى أن الوفد الأمريكي للتسوية، المشكّل من غرينبلات وكوشنر، زار بعض الدول العربية، التي فاجأته بإعرابها عن رفضها لـ"صفقة القرن" وتجاهلها حتى لطلب إبداء ملاحظاتها على هذه "الصفقة"، ومن بينها الأردن ومصر وقطر.

٥- وسبق للصحيفة نفسها "يسرائيل هايوم" أن كتبت تقريراً آخر، مفاده أن "صفقة القرن" في طريقها للتأجيل مرة أخرى بسبب الانتخابات النصفية في الكونغرس الأمريكي في نوفمبر المقبل. وأن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو اعتبر أنه لا يمكن الوفاء بالتزامات "صفقة القرن" قبيل إجراء انتخابات الكونغرس الأمريكي، في السادس من نوفمبر المقبل.

٦- ولفتت الصحيفة إلى أنه في حال إجراء انتخابات مماثلة في البرلمان الإسرائيلي، فإنه من الصعوبة بمكان طرح تلك الصفقة، في الوقت الراهن، وبأن منافس نتنياهو الحالي نفتالي بينيت، وزير التعليم، ورئيس حزب "البيت اليهودي" سيعمل على استغلال هذا الموقف لصالحه ضد نتنياهو.

٧- وأوضحت الصحيفة العبرية أنه من الصعوبة بمكان على العرب القبول بطرح نتنياهو القاضي بأن تكون ضاحية "أبو ديس" هي العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية، بدل القدس الشرقية، على اعتبار أن هذا الأمر أحد البنود الرئيسة في الخطة الأمريكية للتسوية، المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن".

وأعلنت السعودية، وعدد من البلدان العربية الرئيسية في المنطقة، عن رفضها لأي خطة سلام لا تشمل الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وذكر أحد الدبلوماسيين للصحيفة، أن السعوديين قالوا للإدارة الأمريكية: "لم نعد نستطيع الآن فعل ما كان بإمكاننا فعله لكم قبل القدس".

ونكّرت (هآرتس) بما أوردته في العام الماضي صحيفة (نيويورك تايمز) عن استعداد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان القبول بخطة سلام لا تشمل مسألة القدس، لافتة إلى أن الأمور تغيّرت منذ ذلك الحين، لاسيما في ضوء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

من جانبها، حثّت الأردن ومصر، الولايات المتحدة، على عدم طرح خطة سلامها إلا في حال كانت عادلة بالنسبة للجانب الفلسطيني، حيث حدّرت عمّان البيت الأبيض من أن الصفقة المنحازة إلى إسرائيل، تهدد بالاضطرابات في المملكة الهاشمية، ما سيجعل الحكومة الأردنية ترفضها.

ومن جهة أخرى أشارت الصحيفة، إلى أن الملك سلمان، أعرب عن دعمه للموقف الفلسطيني الرفض للوساطة الأمريكية، وأكد للزملاء العرب تمسك المملكة الثابت بمبادرة السلام العربية التي تقضي بقيام دولة فلسطين في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

وكانت وكالة (رويترز) هي أول من كشف الموقف السعودي من خطة السلام الأمريكية التي تعرف إعلامياً باسم (صفقة القرن)، حيث قال أحد الدبلوماسيين العرب البارزين في العاصمة السعودية الرياض: "خطأ الولايات المتحدة، أنها اعتقدت أن بإمكان دولة واحدة الضغط على بقية الدول للتسليم، لكن الأمر لا يتعلق بالضغط، لا يملك أي زعيم عربي التخلي عن القدس أو الفلسطينيين".

تأجيل توقيع اتفاق التهدئة

كشف مصدر فلسطيني مطلع على مباحثات القاهرة؛ عن سبب تأجيل توقيع اتفاق التهدئة مع الاحتلال إلى ما بعد عيد الأضحى المبارك رغم انتهاء اللقاءات الإيجابية بين الفصائل الفلسطينية والمخابرات المصرية؛ وأكد أن تأجيل التوقيع جاء بسبب عدم جهوزية الجانب الفلسطيني بشكل كامل للتوقيع على اتفاق التهدئة، قائلاً: "لا زلنا ننتظر موقف حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير التي أجلت البت بموقفها إلى ما بعد العيد".

ورجح المصدر أن "وفود الفصائل الفلسطينية ستعود بعد العيد لتستأنف اللقاءات والحوارات للتوصل إلى اتفاق مع الاحتلال ينهي بالدرجة الأولى معاناة وآلام شعبنا الفلسطيني المحاصر منذ أكثر من ١٢ عاماً في قطاع غزة".

وأشار إلى أن من بين النقاط الإيجابية في اللقاءات التي جمعت الفصائل بالقاهرة هو الاتفاق على تثبيت وقف إطلاق النار وفقاً لاتفاق ٢٠١٤ بين المقاومة والاحتلال والذي سيساحبه تسهيلات اقتصادية واسعة إلى غزة.

وأضاف: "تم التأكيد خلال اللقاءات على موضوع الممر المائي الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي عن طريق جزيرة قبرص وأن هذا الاتفاق ضروري جداً لا تراجع عنه".

وعن العقبات التي واجهت وما زالت توقيع اتفاق التهدئة، أكد أن أهم العقبات هي محاولة الاحتلال للتوصل إلى تهدئة دون دفع ثمن سياسي، إضافة إلى سعي السلطة لخطط الأوراق وتشويه وتعطيل الاتفاق.

وكانت المخابرات المصرية دعت الفصائل الفلسطينية كافة إلى القاهرة لإجراء لقاءات ومباحثات لبلورة رؤية فلسطينية واضحة من ملف التهدئة مع الاحتلال ، إلا أن حركة فتح اعترضت على موعد اللقاءات لزامنه مع عقد اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في رام الله.

من جهته قال نائب رئيس حركة حماس بقطاع غزة، د. خليل الحية: "إن الجهود المصرية والأممية والقطرية الرامية إلى إتمام اتفاق تهدئة مع إسرائيل، وصلت إلى مراحلها النهائية. وإن الحديث في اتفاق

التهدئة قائم على تفاهات العام ٢٠١٤، مبيّناً أن الأيام القادمة ستكون شبه نهائية في مراحل ترسيم الاتفاق الموقع؛ وتابع: "نحن مع التهدئة في غزة ليعيش شعبنا كريماً ونواصل نضالنا لإسقاط صفقة القرن"، لافتاً إلى أن صفقة ترامب بدأت في القدس والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

في غضون ذلك هاجم أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، حركة "حماس" على خلفية جهود التهدئة مع إسرائيل، داعياً إياها إلى "التوقف عن هذا العبث". وقال إن "الحديث عن تهدئة بين فصيل فلسطيني وإسرائيل" خط أحمر ومن المحرمات التي لم تحدث بالتاريخ" مشيراً إلى أن المنظمة هي الجهة المخولة للحديث باسم الشعب الفلسطيني عن أي تهدئة مع "إسرائيل" وليست الفصائل؛ وقال "تطلب تحقيق المصالحة الفلسطينية وإزالة أسباب الانقسام ومن ضمنها تأتي عملية تهدئة شاملة تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية كما فعلنا عام ٢٠١٤".

من جهته أكد الأمين العام لحركة الأحرار الفلسطينية، خالد أبو هلال، إن اتفاق التهدئة سيكون فقط في غزة وغير مرتبط بمدة زمنية ولا شروط من أحد لوقف نشاط المقاومة الداخلي من خلال الإعداد والتجهيز، مضيفاً: "لم يطرح علينا وقف مسيرات العودة بل ضبط نشاطها".

وأوضح أن المطلوب لنتيبت وقف إطلاق النار كسر الحصار نهائياً وتوسيع مساحة الصيد البحري حتى ٢٠ ميل وحل أزمة الكهرباء والماء والبنية التحتية من خلال ضخ مشاريع تنموية في غزة وضمن رواتب الموظفين وإنشاء ممر بحري مدني للبضائع والأفراد من غزة نحو العالم.

وأشار إلى أن الفصائل استمعت بالقاهرة لرؤية حركة حماس حول التهدئة واستمعت حماس لرؤية فصائل المقاومة في الكيفية والثمن الذي يجب أن يُدفع من قبل الاحتلال للوصول لنتيبت إطلاق النار، و"هناك توافق وانسجام بين فصائل المقاومة حول اتفاق التهدئة وما طُرح من أفكار ونقاشات كفيل بإنهاء معاناة شعبنا في غزة إن طبقت".

وأضاف: "حماس وفصائل المقاومة تسعى من خلال التهدئة إلى تخفيف معاناة شعبنا في غزة، والوفد المصري أبلغنا بأن ملف الموظفين العاملين في غزة السلطة والحكومة السابقة متساوين في الحقوق. نحن رغبنا في ذلك وأكدنا أن المدخل الصحيح لتحقيق المصالحة وأي اتفاق هو إنهاء أزمة موظفي غزة". واستكمل: "ربط ملف التهدئة بالمصالحة وصفة للفشل ونحن لن نقبل أن ننتظر ١٢ عام جديدة من الحصار والمعاناة في ظل الحديث عن مصالحة لا يريدتها الرئيس عباس". وأشار إلى أن مشاركة فصائل المقاومة ساهم في تعجيل بلورة أفكار اتفاق التهدئة، قائلاً لن نقبل بتحقيق تهدئة وفصائل المقاومة غير موجودة أو مغيبية.

عباس يحاول إحباط التهدة وجزنا لحرب ضد حماس

قال وزير حرب العدو، أفيغدور ليبرمان، بأن الرئيس عباس، يحاول إحباط محاولات التوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحماس بغزة. وقال: "عباس يعمل على جرّ إسرائيل لمواجهة عسكرية جديدة ضد حركة حماس بقطاع غزة، بسبب خلافاته الداخلية معها"؛ وأضاف: "إن عباس يدرك أنه لا يمكن إسقاط حماس بالقوة، ولذلك يرفض التصالح معها، ويريدنا أن نقاتلها لأجله".

وحذرت الأمم المتحدة، من وجود تهديدات باندلاع حرب جديدة في قطاع غزة المحاصر من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ٢٠٠٧. التحذير الأممي جاء على لسان روز ماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، التي كانت تتحدث لأعضاء مجلس الأمن بجلسته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقالت في إفادتها لأعضاء المجلس، "هناك تهديدات باندلاع حرب جديدة في غزة والوضع الإنساني يتفاقم بشكل متزايد نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع"؛ وشددت على أنه لا ينبغي ربط المساعدة الإنسانية لغزة بأيّة أمور سياسية أو أمنية؛ كما أشارت إلى أن الأمم المتحدة بحاجة ٤,٥ مليون دولار لضمان تقديم الحد الأدنى للخدمات الأساسية في القطاع حتى نهاية العام الجاري"، مشددةً على أهمية سعي المجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة الحالية في غزة. كما أكدت على ضرورة وضع الجهود في سياقها الأوسع لحل القضية الفلسطينية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق مبدأ حل الدولتين.

وأكد مسؤول "إسرائيلي" كبير أن مصر والأمم المتحدة اتفقتا مع "إسرائيل" وحماس على العودة إلى تفاهات وقف حرب عام ٢٠١٤؛ ونقلت القناة ١٤ العبرية عن المسؤول قوله "إن الاتفاق يتضمّن أن توقف حماس الهجمات على "إسرائيل" وفي المقابل ستفتح الأخيرة المعابر الحدودية لغزة، وتزيد من مساحة الصيد في غزة إلى ٩ أميال؛ وأن "هذه التفاهات دخلت حيّز التنفيذ عندما فتحت "إسرائيل" معبر كرم أبو سالم التجاري مع قطاع غزة بالكامل". وإن "إسرائيل" ستدرس في الأسابيع المقبلة ما إذا كان الهدوء في قطاع غزة سيستمر، وبالتالي ستتخذ خطوات إضافية لتحسين الوضع الإنساني وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والكهرباء في قطاع غزة؛ وأن "إسرائيل" ستسمح بزيادة إمدادات الوقود إلى غزة لتحسين ساعات الكهرباء في قطاع غزة.

من جانبه قال عضو المكتب السياسي لحركة (حماس)، صلاح البردويل، إن ملامح كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة لا تبدو قريبة إلى حدّ التفاؤل؛ وأضاف "كثير من الناس في غزة الصابرة ينتظرون، ماذا ستسفر عنه أيام ما بعد العيد بعد هذه المحادثات الطويلة في القاهرة؟". وتابع: "لا تبدو ملامح

كسر الحصار قريبة إلى حدّ التفاؤل؛ لكن ليس معنى ذلك، أن سيف الزمن المحترق عنوة، هو مسلّط على رقابنا فقط، بل الزمن دوار دوران السيف في كل اتجاه، في المحصلة الحصار مهزوم بهزيمة من فرضوه". و"سنسمع الكثير من التسريبات والفبركات والإشاعات والأكاذيب والتهديدات والمضايقات والضغوط؛ لتدفع شعبنا أكبر ثمن مقابل سلعة لا تسمن و لا تغني من جوع". واستطرد: "الحقيقة أن لدينا قوة الإرادة، وقوة المخزون الذي يمكننا من فرض معادلة الحرية بمعناها الأصلي، وستكشف الأيام الزبد، ويبقى في النهر الماء الصافي، والأيام بيننا".

وكشف عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمود الزهار، عن بعض تفاصيل المباحثات التي جرت بين الفصائل الفلسطينية ومسؤولي جهاز المخابرات المصرية في القاهرة؛ وأكد أن جولة المباحثات الأخيرة في القاهرة حققت بعض التقدم في ملفات محددة، في حين لا تزال هناك الكثير من الملفات التي تحتاج إلى التشاور واللقاءات حتى يتم إنجازها بما يتناسب مع طموح وتطلعات شعبنا الفلسطيني.

ولفت إلى أن المفاوضات التي تجري في العاصمة المصرية تسير في مسارين؛ الأول متعلق بمصر والمسار الثاني بالأمم المتحدة، لافتاً إلى أنهما يركزان على التهدئة والمصالحة والملفات المرتبطة بحصار غزة ومعاونة سكانه. وترعى مصر، منذ عدة أسابيع، نقاشات بين "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية في غزة، على رأسها حركة "حماس"، لإتمام تهدئة طويلة يتم من خلالها وقف نشاطات "حماس" العسكرية ورفع جزئي للحصار المفروض على غزة.

وبشأن إحراز أي تقدم بالملفات التي تم فتحها مع المسؤولين المصريين بالقاهرة، قال الزهار: "حتى الآن لا نستطيع القول إننا اقتربنا من الحد الأدنى المطلوب في الشارع الفلسطيني حتى يكون له حياة مثل بقية البشر، الدواء والغذاء والراتب والسفر، وأن يؤدي حياته في حدودها الدنيا".

وأضاف: "هناك أسباب تمنعنا من التوصل لما نسعى له؛ أولها الاحتلال، والثاني خطوات الرئيس عباس تجاه قطاع غزة، ورفضه للمصالحة وأي خطوة تساعد في رفع الحصار المفروض على قطاع غزة".

وأن مباحثات القاهرة حققت بعض التقدم في قضايا متعلقة بحق الفلسطينيين في أن يكون لهم معبر آمن وطريق آمن للخروج من غزة غير المعابر الإسرائيلية، دون وجود أي معارضة أو فيتو تمنع أي فلسطيني من السفر، وهناك حديث واضح من كل الأطراف حول ذلك. وزاد: "معبر رفح مفتوح من قبل الجانب المصري منذ عدة أسابيع بصورة جيدة، وجهودنا تُركز الآن على شيء ثابت آخر، وهو ربط غزة بخط بحري عام وواضح يصل إلى جزيرة قبرص التركية في البحر المتوسط، بإشراف جهات مقبولة من كافة الأطراف، وهذا الخط سيكون مدنياً بنسبة ١٠٠%، وسيخصص لنقل البضائع والأفراد".

ولفت الزهار إلى وجود توافق من كل الأطراف، من بينها حماس و"إسرائيل" والوسطاء، لإنهاء تلك الملفات والتوصل لاتفاقات رسمية قريبة بشأنها. وفي ملف التهدئة قال: "نحن مستفيدون من التهدئة؛ لأن سلاحنا في أيدينا وليس هناك شروط على حق حماس في المقاومة، والتهدئة لا يوجد لها ثمن سياسي وليست ضمن صفقة القرن، وهي مجرد خطوة إنسانية لصالح أهل غزة".

وتابع: "المباحثات التي تجري في ملف صفقة تبادل الأسرى منفصلة تماماً عن مباحثات التهدئة، وهناك أحاديث ووساطات كثيرة تنشط بهذا الملف، وكذلك على إسرائيل ضغط كبير لإخراج جنودها من غزة، وعملية عض الأصابع لن تجبرنا على التنازل عن شروطنا في إبرام أي صفقة مع الاحتلال".

ولفت إلى أن هذا الملف له شروط خاصة، لن تقبل الحركة في تقديم أي خطوة به إلا بالاستجابة لشروطها، وعلى رأسها الإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم بعد إتمام "صفقة جلعاد شاليط".

وتأسر "حماس"، منذ عام ٢٠١٤، أربعة إسرائيليين، بينهم جنديان، لم يُعرف حتى الآن مصيرهما، حيث ترفض الحركة تقديم معلومات عما إذا كانا على قيد الحياة قبل إطلاق الحكومة الإسرائيلية سراح معتقلي "صفقة شاليط" بالصفقة.

وأعاد الاحتلال اعتقال العشرات من محرّري صفقة "الوفاء للأحرار" التي تمت عام ٢٠١١، وأُفرج بموجبها عن ألف أسير من ذوي الأحكام العالية وقدامى الأسرى مقابل إطلاق سراح الجندي شاليط، الذي أُسر من على حدود قطاع غزة صيف ٢٠٠٦.

وحول موقف الرئيس عباس المعارض لاتفاق التهدئة، وتهديدات باتخاذ خطوات جديدة ضد غزة، قال الزهار: "إذا لم يرغب عباس في أن يسير بهذا المسار فمن السهل تجاوزه، أموال المقاصة التي تأخذها سلطته ولا يدفعها لأصحابها ستدفع لغزة". وأضاف: "عباس يكره حماس والمقاومة أكثر من إسرائيل، ويرفض مصلحة الفلسطينيين، يريد حصار وخنق غزة وهو جزء من المشروع الصهيوني".

مسيرات العودة

من جهته أعلن موقع (حشوت ٢٤) الإسرائيلي، أن وفد حركة حماس المتواجد في القاهرة، نقل رسالة واضحة إلى المخابرات المصرية، تحتوي على رفضها لوقف مسيرات العودة، وإطلاق البالونات الحارقة، حتى يتم رفع الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل. وكان وفد من حركة حماس برئاسة صالح العاروري، نائب

رئيس المكتب السياسي، وصل إلى العاصمة المصرية القاهرة؛ لاستكمال مباحثات التهدئة، وإطلاع القاهرة، ورئيس المخابرات المصرية على ردود الحركة، بعد اجتماع المكتب السياسي في غزة.

جرينبلات و كوشنير يبحثان في قطر اوضاع غزة و التهدئة

عقد جارد كوشنير، المستشار الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، اجتماعاً مع مسؤولين بارزين في الحكومة القطرية، بشأن الأوضاع في قطاع غزة والتهدئة المطروحة وما يسمّى بـ"صفقة القرن". وكتب غرينبلات في تغريده له على تويتر: "عقدت لقاء مع نائب رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ومعه جاريد كوشنير"؛ وأكد غرينبلات أنه جرى خلال الاجتماع مناقشة "الوضع في غزة وجهود السلام التي تبذلها الإدارة الأمريكية".

لقاء إسرائيلي قطري سري

كشف موقع (واللاه) الإسرائيلي، تفاصيل لقاء سري بين وزير جيش الإحتلال أفيدور ليبيرمان ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بشأن قطاع غزة. وأوضح الموقع أن الاجتماع السري بين ليبيرمان وآل ثاني عقد في قبرص نهاية شهر تموز الماضي، موضحاً أنهما بحثا التسوية في قطاع غزة؛ وقال الموقع، إن تقريراً خاصاً، بثته القناة العاشرة العبرية، تحدث عن لقاء بين ليبيرمان وسفير قطر في غزة محمد العمادي؛ ليتبين أن اللقاء كان مع آل ثاني وليس العمادي.

ويأتي اللقاء، في ذروة المساعي التي تبذلها مصر والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق تهدئة في غزة، تتضمن وقف إطلاق النار من جانب المقاومة الفلسطينية، مقابل تسهيلات على الحصار المفروض على القطاع، وإفراح المجال أمام إعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والغاز وحركة الحركة.

جيش الإحتلال لا يرغب بحرب خاطفة في غزة

قال جنرال إسرائيلي بارز إن "الجيش لا يريد الدخول في حرب خاطفة وموسعة في قطاع غزة"؛ ونقلت القناة السابعة العبرية عن الجنرال عاموس يدلين، رئيس جهاز المخابرات العسكرية "أمان" السابق قوله إن "جيش الإحتلال لا يريد حرب موسعة في غزة، كونها مؤثرة على الاقتصاد الإسرائيلي".

وأضاف يادلين: "رغم أنه لدى الجيش قدرات عسكرية مؤثرة يمكنه من خلالها احتلال قطاع غزة في أيام قليلة، لكنه لا يرغب في حروب أو عمليات عسكرية خاطفة، ومؤثرة في آن".

واعتبر أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الجيش في هذه الآونة، هي البالونات الحارقة والطائرات الورقية المشتعلة، وبأنه منذ حرب تشرين الأول ١٩٧٣، يحارب الجيش على جبهة واحدة، وهي الجبهة الجنوبية، الممثلة في جبهة حركة حماس، أو الجبهة الفلسطينية فحسب. وطالب، قيادات الجيش، بالبحث عن حلول للبالونات الحارقة، على أن تكون تكنولوجية وليس عسكرية، كونها تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي، بشكل مباشر، وعلى الحكومة الإسرائيلية إغلاق المعابر التجارية، كونه أكثر تأثيراً من غيره من أساليب التعامل مع حركة حماس.

البند ٦ لتهدئة غزة

ذكرت صحيفة "هآرتس"، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى أن التفاهات حول التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس تشمل ستة بنود أساسية وسيتم تنفيذها بشكل تدريجي شريطة الحفاظ على تهدئة كاملة. والبنود الستة هي: وقف إطلاق نار شامل؛ فتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد؛ مساعدات طبية وإنسانية؛ تبادل أسرى ومفقودين؛ ترميم بنية تحتية واسع النطاق في القطاع بتمويل أجنبي؛ محادثات حول ميناء ومطار.

ودخل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس حيز التنفيذ الأربعاء ١٥-٨ وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، أنه جرى إطلاع الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) على تفاصيل الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بوساطة مصر والأمم المتحدة. وذكرت "هآرتس"، أن الكابينيت كان قد صادق على الاتفاق من الناحية المبدئية؛ واعترض على الاتفاق عضوا الكابينيت من حزب "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت وأبيليت شاكيد.

والتفاهات بين إسرائيل وحماس تستند إلى المبادئ التي توصل إليها الجانبان في نهاية العدوان على غزة، عام ٢٠١٤، وتقضي في المرحلة الأولى بوقف إطلاق النار مقابل فتح المعابر وتوسيع منطقة الصيد، وترميم البنية التحتية بشكل واسع في مرحلة لاحقة؛ ولا تشمل المرحلة الحالية تفاهات حول تبادل أسرى؛ لكن مصدراً سياسياً إسرائيلياً، قال إنه "لن تكون هناك تسوية حقيقية مع حماس من دون إعادة أبنائنا (جثتي الجنديين) ومواطنينا وضمان الهدوء لفترة طويلة".

الفصائل الفلسطينية خلال اجتماعاتها في القاهرة لبحث ملف التهدة؛ أعلنت عن رفضها تحديد موعد محدد للتهدة وانفتحت أن يكون الهدوء يقابله هدوء دون الارتباط بمدة زمنية. وأن المباحثات تتمحور حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الإنسانية التي تقدمت بها أطراف دولية إلى جانب مصر وقطر، إضافة لمطلب إنشاء ممر مائي، والالتزام ببنود اتفاق ٢٠١٤ بما يتضمّن من الالتزام بتوسعة مساحة الصيد والزراعة أيضاً، وذلك مقابل التهدة الميدانية المتعلقة بالبالونات الحارقة ومسيرات العودة.

ورفضت الفصائل تولّي حركة فتح قيادة وفد الفصائل، وقالت إن "جميع القوى ستوقع على الاتفاق ولن تستأثر فتح بقيادته"؛ وتشارك في الاجتماعات كل من "حماس والجهد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية والاحرار والمجاهدون وحركة المقاومة الشعبية ولجان المقاومة الشعبية".

وذكرت المصادر في وفد الفصائل في القاهرة أن المشاريع الإنسانية التي طرحها المبعوث الأممي، نيكولاي ميلادينوف، بقيمة مليار دولار، جُمع منها ٦٥٠ مليون دولار، تتضمن عملية تشغيل لحوالي ٦٠ ألف مواطن في قطاع غزة عن طريق البلديات كمقترح في حال رفضت السلطة العودة لملف المصالحة. وأضافت المصادر أن مطلب رفع العقوبات عن غزة هو من أهم شروط التهدة، وأن هناك موافقة مبدئية على إعادة السماح لأهالي غزة بالعمل في مناطق الـ٤٨. وتتضمن مساعي ميلادينوف مشاريع في عدة مجالات كالصحة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والتشغيل المؤقت، بتكلفة مليار دولار.

التهدة منفصلة عن المصالحة

قالت مصادر الفصائل في القاهرة أن مسار المصالحة منفصل عن مسار التهدة وسوف تتم معالجته لاحقاً، وستستضيف القاهرة وفداً من فصائل منظمة التحرير بعد عيد الأضحى لبحث الملف، وألقت الخلافات المتصاعدة بين حركتي «فتح» و«حماس» حيال المصالحة الداخلية والتهدة مع إسرائيل، بظلال ثقيلة من الغموض وعدم اليقين واليأس والإحباط؛ وبعد الجولة الأخيرة من المحادثات في القاهرة، والتي شاركت فيها الفصائل كافة باستثناء حركة فتح، وانتهت من دون تحقيق أي نتائج إيجابية، زادت الهوة وأجواء عدم الثقة بين الحركتين المتصارعتين من جهة، والشارع الفلسطيني من جهة أخرى.

وقالت مصادر فلسطينية لـ «الحياة» إن وفود الفصائل ستعود إلى العاصمة المصرية بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى المبارك؛ وأضافت أن وفد فتح سيصل إلى القاهرة لاستكمال المحادثات والوصول إلى توافق مع «حماس» حيال المصالحة والتهدة. وتشتترط فتح أن تسلم حماس القطاع "من الباب إلى المحراب، وفوق

الأرض وتحتها" في ما يتعلق بالمصالحة، وتتمسك بموقفها أن منظمة التحرير هي المخولة توقيع اتفاق التهدئة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وليس حركة حماس التي ترفض الشرطين. وأكدت المصادر أن مصر ستبذل، بعد العيد، جهداً مضاعفاً من أجل جسر الهوة بين الحركتين للتوصل إلى اتفاق؛ ولفتت إلى أن القاهرة قلقة جداً من الأوضاع الإنسانية المأساوية في القطاع، وتخشى أن تأتي اللحظة التي تنفجر فيها الأوضاع وتُشعل حرباً في المنطقة، لذا تعمل بكل قوة من أجل منعها وترى أن السبيل لإنقاذ القطاع وتنفيذ مشاريع اقتصادية واستثمارية وخلق فرص عمل يتم من خلال إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة والتهدئة مع إسرائيل لخلق مناخات وبيئة آمنة وهادئة.

أبرز الردود الإسرائيلية حول اتفاق التهدئة

تواصلت ردود الفعل الإسرائيلية حول اتفاق التهدئة المزمع توقيعه بين إسرائيل وحركة حماس برعاية مصرية، وسط تباين كبير داخل الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية. موقع القناة السابعة التابع للمستوطنين رصد أهم ردود الفعل الصادرة عن ساسة وجزرالات وأعضاء كنيست، حيث ذكر مساعد رئيس الأركان السابق ووزير الأسبق الجنرال **ماتان فيلنائي** أنه "لا يجب الخوف من أي تهدئة مع حماس، لأنه ليس أمام إسرائيل إلا الاتفاق مع الحركة، رغم أن هذا الاتفاق سيشكل طوق النجاة للحركة، لكن ليس لدى إسرائيل خيارات أخرى في ظل أن الوضع الإنساني والاقتصادي والمعيشي في قطاع غزة بات لا يحتمل، وإلا فإنه سيتحول إلى فوضى عارمة". وأضاف أن "حماس تجد نفسها في وضع هو الأسوأ منذ سنوات طويلة، وتشكل التهدئة لها سبيلاً للنجاة بنفسها من هذا الوضع المتأزم، ولذلك لم يعد أمام إسرائيل من خيار سوى التهدئة، لأن غزة باتت مثل القنبلة الموقّنة، ويجب أن نكون متيقّنين وغير متفاجئين بعد عشر سنوات إن لم تكن هناك تسوية في غزة فلن يكون هناك وضع أفضل".

فيما أكد الجنرال **يعقوب عميدور** الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، أن "التهدئة تعقد مع حماس بعد أن تعرضت لضربة قاسية، وباتت قدراتها محدودة، مع أن ما سيتم مع حماس ليس تسوية كاملة، وإنما هو اتفاق مؤقت، وسيكون خاضعاً بصورة دورية لتقييم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وعلى الجمهور الإسرائيلي أن يكون في صورة ما يتم إنجازه مع الحركة، ويدرك أننا لا نعدّد اتفاقات كاملة معها". وأضاف أن "حماس بحاجة لوقف إطلاق النار، لأنها تعرضت في الآونة الأخيرة لضربات قاسية، أسفرت عن أضرار جسيمة بعد نجاحات القبة الحديدية وكشف الأنفاق، حتى إن الطائرات الورقية تتسبب بالكثير من الضوضاء وقليل من الأضرار، فخسائر بثلاثين مليون شيكل تعتبر قليلة جداً بالنسبة لدولة إسرائيل".

عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست من حزب البيت اليهودي موتي يوغاف، قال إن "اغتيال قادة حماس هو السبيل الوحيد لاستعادة الردع الإسرائيلي، ما يتطلب الفصل بين سكان قطاع غزة الذين يجب أن تقدم لهم المساعدة، وقيادة حماس التي يجب المساس بها تمهيدا لأي حل، وفي حال لم يتوفر إجماع وطني إسرائيلي على إخضاعها بالقوة العسكرية، فيجب التدبر معها مؤقتاً".

وأضاف أنه "يجب المسّ بحماس، ليس من خلال إغلاق المعابر والإضرار بالسكان، مع أننا كإسرائيل، عاجلاً أم آجلاً، لن نستطيع التصلّ من مسؤولياتنا تجاه غزة، وسنضطر للذهاب لخيار الحسم العسكري مع حماس، وصولاً للسيطرة على قطاع غزة، سواء باعتباره جزءاً من إسرائيل، أو لاعتبارات أمنية، وللتراجع عن خطيئة الانفصال عنه".

رئيس المعسكر الصهيوني آفي غاباي قال: "إننا لو وجدنا أنفسنا في مفاضلة سياسية بين توقيع اتفاق تهدئة مع حماس، أو عملية عسكرية ضدها يديرها الثلاثي نتنياهو-ليبرمان-بينيت، فإنني سأختار الاتفاق، لأنني حين أنظر للخلافات الحزبية القائمة فإنني لا أثق بقدرتهم على إدارة العملية العسكرية".

أما وزير التعليم زعيم حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت، فذكر أن "أفيغدور ليبرمان اختار الخضوع أمام حماس خشية من الحرب، ويمكن وصف تردده وتذبذبه أمامها على أنه إشارة واضحة على انعدام مسؤوليته تجاه مستوطني غلاف غزة، مع أنه هدّد بالقضاء على حماس، واغتيال هنية، وها هو يمنحها الآن جائزة الشعور بالأمن بعد أن أحرقت الحركة غلاف غزة لمدة ١٤٠ يوماً".

الناطق باسم حزب إسرائيل بيتنا الذي يقوده ليبرمان قال إن "بينيت يصدر تصريحات خاصة بدعاية انتخابية مبكرة، حتى لو أدت لتعريض حياة الجنود للخطر لاعتبارات حزبية، مع أن سياسة الحكومة تدار بشكل جماعي من قبل الكابنيت، ما يجعل بينيت غير جدير بالانخراط في مناقشة قضايا أمنية، ومن الأفضل له الانخراط أكثر بافتتاح العام الدراسي".

انتقدت تسيبي ليفني عضو الكنيست "الإسرائيلي"، اتفاق التهدئة، المزعم عقده مع حركة حماس، قائلة: "لا يوجد حل عسكري، لكن التسهيلات لحماس ليست حلاً أفضل؛ وتساءلت ليفني: "هل تعتقد إيران، بأن إسرائيل" يجب أن تدفع ثمن السلام؟ نحن أقوى أو ضعفاء؟".

عائلات جنود الاحتلال الأسرى في غزة

أعربت عائلات جنود الاحتلال الأسرى في غزة عن قلقهم الكبير إزاء المساعي المحلية والإقليمية والدولية لحل الأزمة في غزة، وذلك خوفاً من أن لا تتضمن هذه المقترحات تسوية ملف الأسرى المعتقلين لدى حماس

في غزة؛ وحسب موقع يديعوت، أوضح شقيق الضابط الأسير لدى حماس في غزة الملازم أول هدار غولدن، قائلاً "إننا في عائلة غولدن مطلعين على المساعي والمقترحات المقدمة لحل الأزمة في غزة سواء كان ذلك من خلال المبادرة الأمريكية أو الإسرائيلية ببناء ميناء لغزة، أو المبادرة القطرية الأخيرة". وأضاف أن هناك مخاوف لدى العائلة من أن لا يتم التوقيع على هذه الاتفاقات لحل الأزمة في غزة دون الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى الإفراج عن هدار وشأؤول وباقي الأسرى الإسرائيليين كشرط لأي تسوية مقبلة في غزة. وفي ذات السياق، تطرق شقيق الأسير الإسرائيلي المعتقل في غزة، أفيرا منغستوا، إلى المبادرة القطرية الأخيرة، مؤكداً أن العائلة لم تحصل على أي معلومات جديدة بخصوص ملف الأسرى المعتقلين لدى حماس في غزة.

الاستيطان

صادقت الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية، على بناء ٢٠٠٠ وحدة استيطانية، منها ١٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة بالكامل؛ ووفقاً لما ذكرته "شركة الأخبار" (القناة الثانية سابقاً)، فإنّ مئات من بين الوحدات الاستيطانية ستبنى في مستوطنة آدم، التي قتل بها الشهر الماضي مستوطن طعنًا. وفي وقت سابق قالت صحيفة "يسرائيل هيوم" إن الحكومة الإسرائيلية قررت توسيع حي على وشك الإنشاء في مستوطنة "بيت إيل" المجاورة لمدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة، ليشمل بناء ٦٥٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنة عوضاً عن ٢٩٦ وحدة تمت المصادقة عليها في وقت سابق؛ ويأتي بناء الحي الاستيطاني الجديد، بزعم "تعويض" تمنحه الحكومة للمستوطنين بعد إخلاء حي "أولبانا" في عام ٢٠١٢ وحي "دارينوف" في عام ٢٠١٥، وأوضحت الصحيفة أن إقامة الحي الاستيطاني الجديد والذي من المقرر أن يضم ٦٥٠ وحدة سكنية، يرفع من الكثافة السكانية للمستوطنين في المنطقة بنسبة ٦٥٪. وكانت بلدية القدس ودائرة أراضي إسرائيل قد أعلنتا، عن توصلهما لاتفاقات تُبنى في إطارها ٢٠ ألف "وحدة سكنية" جديدة في القدس، بالإضافة إلى بناء مناطق صناعية وتجارية وفنادق جديدة على مساحة ٣ ملايين متر مربع، تتوزع على عدّة مناطق في المدينة، منها: مشروع الدخول للمدينة، محور بيغين، غفعات رام، بيسغات زئيف، المالحة، كريات يوفيل، التلة الفرنسية ومناطق أخرى؛ كما ستخصص بلدية الاحتلال أكثر من مليار شيكل لتجديد البنية التحتية والمناطق العامّة في المدينة، منها في الأحياء المحتلة عام ٦٧.

ووصف رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات الاتفاق بالتاريخي وغير المسبوق، قائلا: "إنه مهم لمستقبل مدينة القدس، فالمشروع سيسمح بإضافة ٢٠ ألف عائلة جديدة في القدس، والمشاريع الاقتصادية ستسرّع من النمو الذي بدأتها بلديته في العقد الأخير".

هذا وكانت ما تسمى بـ"لجنة التخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، صادقت على خطة لبناء كليات عسكرية على أراضٍ فلسطينية واقعة في قرية "عين كارم" في القدس. واللجنة وافقت على المخطط رغم معارضة شديدة من قبل الكنيسة الفرنسييسكانية ورعاياها، بسبب مخاوف من احتمال تسبب البناء بجفاف المياه في نبع "عين مريم"؛ وهو موقع مقدّس بالنسبة للمسيحيين. و"عين كارم" من أهم وأكبر قرى القدس المحتلة وتقع على الطريق الواصل بينها وبين يافا، هجر الاحتلال سكانها الأصليين أثناء النكبة، وحولها إلى مستوطنة تحمل نفس الاسم.

وصادقت ما تسمى بـ"الإدارة المدنية" التابعة للاحتلال على إقامة مئات الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، بعضها في مستوطنات معزولة؛ وأفيد أنه صودق بشكل نهائي على إقامة ٣٨٤ وحدة سكنية، بحيث يمكن البدء بالتنفيذ خلال فترة زمنية قصيرة دون الحاجة إلى أي مصادقة أخرى؛ كما جرى الدفع من الناحية التخطيطية بمشاريع بناء أخرى، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مصادقة "المجلس الأعلى للتخطيط" في الإدارة المدنية.

وعُلم أن المخططات التي صودق عليها نهائيا تشمل مشروعا لبناء ٥٦ وحدة سكنية في مستوطنة "بركان"، و ٨ وحدات سكنية في "أفني حيفتس"، و ١٦٨ وحدة سكنية في "تسوفيم" و ١٠٨ وحدات سكنية في "توفيم"، و ٤٤ وحدة سكنية في "معاليه أدوميم".

يضاف إلى ذلك، الدفع بمخططات لتوسيع أحياء سكنية في "كريات نتافيم" بزيادة ٨٤ وحدة سكنية، و زيادة ٢٩ وحدة سكنية إلى مستوطنة "عتيئيل"، و ٥٢ وحدة سكنية في "بيت إيل"، إضافة إلى مشروع آخر لبناء مئات الوحدات السكنية في "آدم" (غيفاع بنيامين)، وذلك استمرارا لتصريحات وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، الذي تعهد ببناء ٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة قريبة من القدس المحتلة، بذريعة الرد على عملية الطعن التي قتل فيها مستوطن إسرائيلي في "آدم" أواخر تموز الماضي، ونفذها شاب من قرية كوبر.

وزعم المجلس الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة أنه صودق على عدد قليل من الوحدات السكنية مقارنة بما صودق عليه خلال السنة والنصف الأخيرة؛ وأضاف أنه في اللجان السابقة وصل عدد مصادقات البناء إلى ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ وحدة سكنية.

وبحسب المجلس الاستيطاني فإنه "يجب على حكومة قومية ألا تقلص البناء، وإنما أن تقوم بتوسيعه"؛ ودعا المجلس رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى إزالة القيود والحواجز، وإصدار تعليمات ببناء واسع في كل أنحاء الضفة الغربية، كباقي أنحاء البلاد.

الدولة الفلسطينية في خطر

واستتكر الاتحاد الأوروبي قرار حكومة الاحتلال بالموافقة على بناء حوالي ١٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية؛ وقال الاتحاد في بيان مقتضب "خلال الأسبوعين الماضيين، قامت السلطات الإسرائيلية بالترويج لخطط ومناقصات لأكثر من ٢٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة والقدس الشرقية"؛ وأكد الاتحاد الأوروبي أن هذه الوحدات الاستيطانية إذا نفذت فإن هذا سيعرض إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل للخطر بشكل كبير.

وأكد الاتحاد معارضته بشدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية بموجب القانون الدولي، مضيفاً أنها تشكل عقبة في طريق السلام. وجاء في البيان "سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الجانبين ومع شركائه الدوليين والإقليميين لدعم استئناف عملية ذات مغزى نحو تطبيق حل الدولتين وهو الوسيلة الواقعية الوحيدة لتحقيق الطموحات المشروعة للطرفين".

أزمة الأونروا

تواصل أزمة الأونروا وسط جهود لتغطية العجز المالي والتعويض عن خفض الإدارة الأمريكية لمساهماتها في ميزانية الوكالة؛ وفي جديد الأزمة؛ طلبت حكومة العدو من إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عدم تقليص ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في قطاع غزة لمنع "تفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل حاد" بهدف تجنب المواجهات وما وصفته بـ"الاحتكاكات العنيفة"، بحسب ما أوردت صحيفة "يسرائيل هيوم"؛ وقالت الصحيفة، نقلاً عن مصادر مطلّعة، أن الطلب الإسرائيلي عُرض على ممثلي إدارة ترامب قبل عدة شهور، وإن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تحاول إقناع حكومة ترامب بذلك.

يأتي ذلك في ظل سياسة التضييق التي تتبناها إدارة ترامب تجاه الوكالة، في ما قالت إنه "إعادة نظر في المساعدات التي تمنح للفلسطينيين"، والتي تضمنت تجريد الولايات المتحدة نصف المساعدات السنوية التي تقدمها لأونروا والمقدرة بـ ٣٠٠ مليون دولار، في كانون الثاني الماضي، ولم تدفع منها سوى ٧٠ مليون دولار فقط، بحسب الوكالة الأممية.

ونقلت "يسرائيل هيوم"، مزاعم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي عرضتها على الإدارة الأميركية بأن إسرائيل لا تعارض خفض تمويل وبالتالي عمليات أونروا في الضفة الغربية المحتلة؛ فيما طالبت بعدم تقليص المساعدات المادية التي تقدمها الولايات المتحدة لفرع وكالة أونروا في قطاع غزة المحاصر، على اعتبار أنه من الصعب سدّ الفراغ الذي قد يحدثه تراجع عمل الوكالة التي تعدّ واحدة من أكبر مصادر الدخل والغذاء في قطاع غزة.

وعبر بنيامين نتنياهو، عن الموقف الرسمي الإسرائيلي تجاه أونروا حيث دعا لإغلاق الوكالة، بعد أيام من تهديد ترامب بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، وأعلن في كانون الثاني الماضي أنه "يؤيد تقليص التمويل الأميركي لوكالة أونروا". واعتبر أن "أونروا تديم المشكلة الفلسطينية"؛ كما طالب نتنياهو حينها بنقل قضية اللاجئين الفلسطينيين تدريجياً إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة". غير أن ما ورد في "يسرائيل هيوم" يعبر عن النظرة الأمنية الإسرائيلية في ما يتعلق بقطاع غزة، في محاولة لتجنب التصعيد في الاحتجاجات الشعبية والمدنية وتنامي شعبية فصائل المقاومة في غزة وحاضنتها الشعبية، نتيجة للأوضاع المعيشية التي وصفت بـ"الكارثية" في ظل ارتفاع نسب البطالة بين أهالي القطاع، واستمرار نسب الفقر بالارتفاع.

كما تسعى الإدارة الأميركية إلى تخفيض الدعم لوكالة أونروا، عن طريق حصر تعريف اللاجئين الفلسطينيين بمن تهجروا خلال النكبة فقط واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة. وتستهدف الولايات المتحدة أونروا، بضغط من إسرائيل، من أجل إنهاء تفويضها وحلها، وإنهاء ملف قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأكدت الأمم المتحدة أن أونروا تعاني أزمة مالية، وتحتاج إلى ٢١٧ مليون دولار لتجاوز أزمته، محذرة من احتمال أن تضطر الوكالة إلى خفض برامجها بشكل حاد، والتي تتضمن مساعدات غذائية ودوائية إضافة إلى تقديم خدمات الصحة والتعليم. وحتى نهاية ٢٠١٤، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخمس نحو ٥,٩ ملايين لاجئ، بحسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

ليبرمان وأم الفحم من جديد

دعا وزير حرب العدو أفيدور ليبرمان لأن تكون مدينة أم الفحم الواقعة في شمال إسرائيل، جزءاً من فلسطين، وليس الدولة العبرية، مذكراً بطرحه القديم بضرورة تبادل الأراضي بينهما. جاء ذلك في معرض تعليقه على جنازة حاشدة نظمها أهالي المدينة، لتشجيع أحد أبنائها الذي استشهد برصاص الشرطة الإسرائيلية بعد محاولته طعن أحد عناصرها في القدس.

وكتب ليبرمان: "تسأل نفسك لماذا يجب أن تكون أم الفحم جزءا من فلسطين وليس إسرائيل؟ إن المشاهد لمئات الأشخاص الذين شاركوا في التشييع وسط الأعلام الفلسطينية المرفوعة، والهتاف "بالروح بالدم نفديك يا شهيد" سوف يجيبك عن هذا السؤال". وأضاف: "الخطة التي نشرتها منذ عدة سنوات لتبادل الأراضي والسكان هي أكثر أهمية من أي وقت مضى"، في إشارة إلى مقترح نقل بلدات ومناطق ذات الأغلبية العربية في إسرائيل بجميع سكانها إلى السيادة الفلسطينية في إطار أي تسوية مستقبلية، مقابل احتفاظ الدولة العبرية بتجمعات استيطانية لها في الضفة الغربية.

وشهدت أم الفحم، أجواء متوترة ومشحونة بعد قتل الشرطة الشاب أحمد محاميد، واعتقال ثلاثة شبان من المدينة بشبهة مساعدته في محاولة تنفيذ عملية الطعن، علما أن الشريط المصور الذي عمته الشرطة يظهر أن الشاب كان بمفرده.

وقالت الشرطة في بيان لها إنها ستفتح تحقيقا ضد أسرة محاميد، بزعم "انتهاك شروط الجنازة"، وأعلنت أنها تخطط لمصادرة مبلغ الكفالة الذي تم إيداعه لديها لتسليم الجثمان والذي يبلغ ٥٠ ألف شيكل (ما يعادل نحو ١٤ ألف دولار).

حركة المقاطعة

قضت محكمة الاحتلال المركزية في القدس المحتلة، باستمرار منح الحصانة التامة للمحامين الأوروبيين الذين يساعدون حكومة العدو في حملتها ضد حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وردت التماسا طالب بالكشف عن هوية مكاتب المحاماة الأوروبية المتعاقد معها. وفرض القاضي، إيلي أباربانل، على الناشطين المتضامنين مع الشعب الفلسطيني الذين قدّموا الالتماس، وعلى رأسهم العالم الإسرائيلي كوبي سنييتس، بدفع تكاليف التقاضي البالغة ٣٠٠٠ شيقل. وتدير السلطات الإسرائيلية منذ إنشاء وزارة الشؤون الإستراتيجية في العام ٢٠١٥، وعلى رأسها غلعاد أردان (الليكود)، حربًا هادئة على حركة المقاطعة، من خلال استعانتها بمحامين أوروبيين في الدول التي تنشط بها الحركة. ونُقِل عن وزيرة القضاء الإسرائيلية، أيليت شاكيد، قولها "إن دولة تتعرض لتهديد منظم بفرض المقاطعة عليها من قبل أشخاص "متتورين"، ملزمة بالرد بحرب قضائية لا هوادة فيها".

إسرائيل تراجع عن اغتيال قادة حماس

أكد موقع "المونيتور" الأمريكي، أن إسرائيل كانت تخطط لاغتيال عدد من قادة حركة حماس، في أقوى رد لها على التوترات التي شهدتها الحدود الجنوبية خلال الفترة الأخيرة، واستمرار إطلاق الطائرات الورقية الحارقة، التي فشلت إسرائيل في مواجهتها. وقال الموقع إن عام ٢٠١٢ شهد مخططا مماثلا، وقتلت الغارات الإسرائيلية أحمد الجعبري، لتنتقم حماس أشد الانتقام وتضرب العاصمة الإسرائيلية تل أبيب بالصواريخ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، على عكس كافة التصعيدات السابقة حيث كانت تقتصر صواريخ حماس على أشلكون وأشدود.

وتابع أنه في هذه المرة بعثت حماس رسالة واضحة لقيادة العدو بأن أي استهداف لقادتها ستكون نتيجته تصعيدا عسكريا شاملا، وبالتأكيد رد حماس الآن لن يكون مثل عام ٢٠١٢. وأضاف: "قبل عام ٢٠٠٥ اغتالت إسرائيل قادة المقاومة الفلسطينية، وكتائب عز الدين القسام، صلاح شحادة، وزعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين، ولم يكن ردها في هذا الوقت مثل عام ٢٠١٢، فحماس الآن لديها القدرة للرد على إسرائيل". وأشار إلى أن حماس منظمة هرمياً، وطالما اغتالت إسرائيل القادة ستجد آخرين مكانهم في نفس الوقت دون أن تغير أي شيء في التشكيل الجوهري للحركة، وأيديولوجيتها لمقاومة الاحتلال.

وكانت صحيفة "هآرتس" العبرية كشفت عن عزم الحكومة الإسرائيلية العودة لسياسية الاغتيالات، دون الخضوع لعملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة.

وأكدت أن "إسرائيل تتجه نحو التخلي عن وسيلة الحرب، واتباع سياسة اغتيالات قيادات حركة حماس"، وذلك في تعاملها مع الحركة التي تدير قطاع غزة.

وذكرت الصحيفة في تقرير لها، أن "التجهيزات للعملية بدأت بعد إعلان الجيش وجهاز الأمن الإسرائيلي العام الشاباك، تفضيلهما عودة سياسة الاغتيالات لقيادة الحركة على عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، قد تشتمل على اجتياح بري".

السجن لمن يرفع علم فلسطين

"المواطن الذي يرفع خلال مظاهرة علم دولة مُعادية أو جهات غير ودّية لإسرائيل مثل العلم الفلسطيني، سيحاكم بجرم جنائي وسيكون معرّضا للسجن عاما واحداً؛ هذا ما ينصّ عليه مقترح القانون الجديد الذي تنوي عضو الكنيست، هينات بيركو النائبة عن حزب الليكود، التقدّم به للكنيست مع افتتاح الدورة الشتوية للبرلمان الإسرائيلي منتصف شهر تشرين اول. ويأتي اقتراح القانون على إثر التظاهرة التي نظمها الفلسطينيون في إسرائيل وشارك فيها العديد من اليهود في مدينة تل أبيب ضد "قانون القومية"، وخلالها رفع بعض

المتظاهرين علم فلسطين. وقالت النائبة بيركو: "لن يُرفع في الأماكن العامة أي علم كيان أو دولة مُعادية؛ يحظر القيام بذلك وينبغي منع ذلك؛ وجاء في مسوّغات القانون المُقترح أن "القانون سيحدد التبادلية، أي أن من لا يسمح برفع علم إسرائيل علنا في المجال الواقع تحت سيطرته، لن يسمح برفع علمه علنا في تجمهر داخل إسرائيل".

وذكرت صحيفة "إسرائيل هيوم" أن مشاورات أجرتها عضو الكنيست عينات بيركو مع عدد من المسؤولين وأعضاء الكنيست، أفضت إلى دعم حكومي على طرح مشروع قانون السجن لمن يرفع علم فلسطين في الأماكن العامة في إسرائيل.

غالبية الإسرائيليين يعارضون اتفاق التهدئة مع حماس في غزة

أظهر استطلاع للرأي نشره موقع "واللا" معارضة معظم ناخبي "الليكود" اتفاق التهدئة في قطاع غزة الذي تم التوصل إليه مع فصائل المقاومة الفلسطينية، بوساطة دولية وعربية، في حين بيّن الاستطلاع أن موقفهم هذا ليس له أي تأثير على قوة "الليكود" في انتخابات برلمانية تجري اليوم.

وبحسب الاستطلاع الذي أجره معهد "بانلز بوليتيكس" برئاسة مناحيم ليزر، فإن ٤١% من الذين عرّفوا أنفسهم على أنهم من أنصار الليكود يعارضون اتفاقية التهدئة المفترضة، مقابل ٢٨% يؤيدونها، فيما أشار الاستطلاع إلى أن ٤٠% من مجمل الإسرائيليين المستطلعة آراؤهم يعارضون التهدئة و ٢٧% يؤيدونها.

كما سُئل المشاركون حول موقفهم من الهجوم الذي شنّه وزير التربية نفتالي بينيت (البيت اليهودي) بعد الإعلان عن التهدئة، على وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان. كانت صياغة السؤال على النحو التالي: "من كل ما سمعته أو تعرفه، من تدعم في هذه الجدل، ليبرمان أو بينيت؟"، وعبر ٣٥% من المستطلعة آراؤهم عن تأييدهم لبينيت، في حين قال ٢٤% إنهم يؤيدون ليبرمان.

ومن بين أولئك الذين عرّفوا أنفسهم على أنهم من "جمهور ناخبي اليمين" أيد ٤٩% بينيت، مقابل ١٩% اعتقدوا أن موقف ليبرمان هو الموقف الصحيح، بينما كان ليبرمان مدعوماً بنسبة ٣١% مقابل ١٩% أيدوا بينيت من بين ناخبي الأحزاب التي تعرف نفسها على أنها يسارية، وقال ٣٥% من أولئك الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم من جمهور أحزاب المركز إنهم يؤيدون ليبرمان مقابل ٢١% منهم أيدوا بينيت.

وأظهر الاستطلاع أن توزيع مقاعد الكنيست في الانتخابات إذا جرت حالياً؛ سيكون على النحو التالي:

الليكود يفوز بـ ٣٣ مقعداً، "يش عتيد" ٢٠ مقعداً، "المعسكر الصهيوني" ١٢ مقعداً، "البيت اليهودي" ١١ مقعداً. القائمة المشتركة ١١ مقعداً، "يهودوت هتوراة" ٧ مقاعد، "كولانو" و"يسرائيل بيتينو" ٦ مقاعد، وتحصل

"ميرتس" بالإضافة إلى قائمة ترأسها عضو الكنيست أورلي ليفي أبكييس على ٥ مقاعد لكل منهما، و"شاس" على ٤ مقاعد.

دورة المجلس المركزي (٢٩)

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية التاسعة والعشرين دورة "الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة (١٥-١٧/آب/٢٠١٨) في مدينة رام الله، وأكد على استمرار الموقف الرفض لما يسمى صفقة القرن أو أي مسمى آخر ومواجهتها بكل السبل الممكنة وإحباطها واستمرار قطع العلاقات السياسية مع الإدارة الأميركية لحين تراجعها عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللجئين والاستيطان. وأن علاقة شعبنا ودولته مع حكومة إسرائيل القائمة بالاحتلال علاقة قائمة على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال؛ وشدد المجلس على رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها عاصمتنا الأبدية القدس الشرقية، على اعتبار ذلك جزءاً من صفقة القرن.

وأكد أن التهدة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس عملاً فصائلياً، كما تم في المفاوضات غير المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وفقاً للمبادرة المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أو اقتراح مشاريع إنسانية وموائى ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، وذلك لتكريس تدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة.

وأقرّ التوصيات المُقدّمة له من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني وتقديم مشروع متكامل مع جداول زمنية محددة يتضمن تحديد شامل للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال إسرائيل، وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية وبما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للبدء في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة.

وقد أصدر المجلس المركزي القرارات التالية:

أولاً:

- التأكيد على استمرار الموقف من رفض ما يسمى صفقة القرن، أو أي مسمّى آخر ومواجهتها بكل السبل الممكنة وإحباطها، واعتبار الإدارة الأميركية شريكاً لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وجزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل، والتأكيد على استمرار قطع العلاقات السياسية لحين تراجع الإدارة الأميركية عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللجئين والاستيطان.

- التمسك بالدعوة لمؤتمر دولي كامل الصلاحيات برعاية دولية جماعية تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وعلى أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرت عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت ورؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في تاريخ (٢٠/شباط/٢٠١٨)، ورفض مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، ورفض الحلول الانتقالية بما في ذلك الدولة ذات الحدود المؤقتة أو دولة غزة.

ثانياً: إعادة صياغة العلاقة مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي:

- يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني أن علاقة شعبنا ودولته مع حكومة إسرائيل القائمة بالاحتلال، علاقة قائمة على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال.

- ويؤكد أن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة التي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك تنفيذاً لقرارات المجالس الوطنية السابقة، بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة (١٩/٦٧) بتاريخ (٢٩/١١/٢٠١٢) باعتباره الأساس السياسي والقانوني للتعاطي مع الواقع القائم وعلى قاعدة التمسك بوحدة أرض دولة فلسطين ورفض أي تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

وأقر المجلس المركزي التوصيات المقدمة له من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني وتقديم مشروع متكامل مع جداول زمنية محددة يتضمن تحديد شامل للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال إسرائيل، وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية وبما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للبدء في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة.

صادق المجلس المركزي على تشكيل لجنة عليا للحفاظ على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ال (U.N.R.W.A) والاستمرار ببذل كل جهد ممكن لتوفير الأموال اللازمة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضية اللاجئين من كافة جوانبها. كما أكد المجلس رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها عاصمتها الأبدية القدس الشرقية، على اعتبار ذلك جزءاً من صفقة القرن.

وأكد المجلس المركزي أن التهدة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس عملاً فصائلياً كما تم في المفاوضات غير المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وفقاً للمبادرة المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أو اقتراح مشاريع إنسانية وموائى ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، وذلك لتكريس تدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة.

وطالب المجلس المركزي بالإلغاء الفوري للإجراءات التي اتُخذت بشأن رواتب واستحقاقات موظفي قطاع غزة ومعاملتهم أسوة بباقي موظفي السلطة الفلسطينية.

صادق المجلس المركزي على خطة العمل التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المقاومة الشعبية بشكل شمولي، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية بما في ذلك لجنة المقاومة الشعبية في المجلس الوطني.

ودعا المجلس المركزي كل القوى والفصائل والفعاليات الوطنية إلى وضع كل طاقاتها وثقلها لاستنهاض المقاومة الشعبية وتوسيع دائرة الانخراط فيها لتمثيل أوسع قطاعات شعبنا ومكوناته السياسية والاجتماعية، ووجه تحية الإكبار والاعتزاز للشهداء وأسره وللجرحى والأسرى.

أكد المجلس المركزي على وجوب دعم وإسناد حركة مقاطعة إسرائيل (B.D.S) وسحب الاستثمارات منها ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، وخاصة على ضوء قانون (القومية) العنصري. وحدد المجلس المركزي يوم ١٩ / تموز (إقرار الكنيست لهذا القانون العنصري) كيوم عالمي لمناهضة وإسقاط نظام الابرتهاید الإسرائيلي القائم على الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية، وخاصة في العاصمة الفلسطينية القدس الشرقية ومنطقة الأغوار الفلسطينية، وكافة أماكن تواجد شعبنا.

وكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار العمل لإزالة الخلافات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لتأكيد شراكتها الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها ومؤسساتها كافة وحل خلافاتها داخل هذه المؤسسات.

وثيقة منظمة التحرير حول "العلاقة مع إسرائيل" والانتقال للدولة

صاغ طاقم مكلف من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة المركزية لحركة "فتح" ووزارة الخارجية الفلسطينية، تقريراً يُبيّن آليات تحديد العلاقة مع الاحتلال، حيث تمّ تقديم هذا التقرير إلى لجنة متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وعرضت الوثيقة على اجتماع المجلس المركزي وصادق عليها. وتُمثّل البنود الواردة في التقرير، بحسب القائمين عليه؛ عناصر إستراتيجية لإعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال وتعزيز صمود الفلسطينيين في بيوتهم، حيث شملت البنود الوضع القانوني، والأمني، والسياسي، والاقتصادي، وأنه في حال تطبيق هذه البنود سينتج من ذلك تحويل السلطة إلى دولة فلسطينية، وتحديد العلاقة مع الاحتلال.

وتعدّ هذه المرة الأولى التي يتم فيها نشر جميع الآليات التي توافق القائمون على صياغتها، وأنها قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، رغم أن جزءاً من هذه البنود تمّت الإشارة والتلميح له من قبل القيادة الفلسطينية أكثر من مرة؛ فيما خلت جميع البنود من أي سقف زمني لتنفيذها، وعرضت على المجلس المركزي، الذي ربما سيّخذ قراراً بتبنيها جميعها أو جزء منها.

وجاءت البنود على النحو التالي:

قانونياً؛ تعليق الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل إلى حين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والتوجّه للمحاكم الدولية حول انتهاكات إسرائيل الاقتصادية، بما يشمل؛ التسريبات المالية، والتعويض عن الخسائر المترتبة على الاحتلال واستخداماته المقدرات الفلسطينية، وعن الخسارة التي سببها استخدام الفلسطينيين للشيكل بدل عملة وطنية، وعن الاقتطاعات غير المحولة من العمال والجسور وغيره.

أمنياً؛ وقف التنسيق الأمني وفقاً تاماً، ومنع دخول الجيش الإسرائيلي إلى مناطق السلطة.

سياسياً؛ وقف كل أشكال العلاقات واللقاءات الاقتصادية مع الوزراء الإسرائيليين، والضغط على الأمم المتحدة لإعلان قائمة الشركات التي تعمل في المستوطنات وتحضير ملفات لهذه الشركات لمقاضاتها وتدفيعتها تعويضات وإلحاق أسمائها بملف الجنايات الدولية، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لكل الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل، وإصدار جواز سفر فلسطيني يحمل اسم دولة فلسطين وليس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديد تاريخ معين لاستبدال كامل جوازات السفر مرة واحدة وتنبيه المواطنين بذلك، والبدء بحملة دولية

لمقاطعة الاستيطان ومخرجاته اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعلميا في الكنائس والبرلمانات والشركات وغيره، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، وتبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة دول العالم لفرض عقوبات عليها لانتهاكها القانون الدولي ولوقف عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني، ووقف إبلاغ إسرائيل عن المواليد الجدد، حيث يتم إدخالهم في السجل المدني الإسرائيلي بعد أسبوعين من الإبلاغ، وفصل السجل السكاني الفلسطيني عن الجانب الإسرائيلي ليكون سجلا مستقلا، والعمل مع مفصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

أما اقتصاديا، فقد كانت البنود على كثرة، وكانت أهمها على النحو التالي؛ خفض ضريبة القيمة المضافة بما يخدم المصلحة الاقتصادية والاستثمارات في فلسطين، والطلب من إسرائيل تحويل قيمة المقاصة الشهرية بالدولار بدلا من الشيكل، وإدانة إسرائيل لرفضها استلام الفائض من الشيكل المتراكم في البنوك الفلسطينية ومخاطبة المؤسسات الدولية حول الموضوع وخاصة صندوق النقد الدولي، ووقف إبلاغ إسرائيل عن الحسابات البنكية المفتوحة في البنوك الفلسطينية والمتعلقة بأهلنا في مدينة القدس والداخل، لأن ذلك يحرم الأراضي الفلسطينية من استثمارات هامة، وتحويل العمال من المستوطنات إلى أماكن عمل أخرى وإعطاء استيعابهم في الضفة الغربية أولوية والبدء بحملة تحريضية لهذا الغرض من أجل تجفيف الكادر البشري الفلسطيني الذي يبني ويخدم اقتصاد المستوطنات، ومنع دخول البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، وفرض رسوم جمركية على البضائع الإسرائيلية الواردة إلى الأسواق الفلسطينية، والبدء بحملة شعبية للمقاطعة يقوم بها الأمن وموظفو السلطة وطلاب الجامعات من بيت إلى بيت، على أن تعتبر جزءا من برنامج العمل التعاوني المفروض في الجامعات، وأن تكون عملة الموازنة الفلسطينية الدولار وليس الشيكل، ودعوة السلطة لإقامة محطات لتحلية المياه في قطاع غزة.

الصادرات الإسرائيلية الى الخليج

رغم أنها تتم في الخفاء بالأساس، متوارية عن الأنظار، ورغم عدم وجودها أو الاعتراف بوجود العلاقات رسمياً، إلا أن قيمة التبادل التجاري بين الدول الخليجية وكيان العدو بلغ أكثر من مليار دولار في العام. ولا تظهر في أي من سجلات التجارة الخارجية للعدو أن هناك تجارة مباشرة بين إسرائيل ودول الخليج، رغم التقارب بين إسرائيل ودول كالإمارات والسعودية والبحرين، لكن رغم ذلك، معهد توني بلير للتغيير الدولي يكشف عبر تحليله لتدفق المنتجات بين دولة إسرائيل ودول ثالثة تنتقل عبرها هذه المنتجات الى الدول الخليجية، أن قيمة التبادل التجاري تصل إلى قرابة المليار الدولار.

وبحسب تحليلاته للعام ٢٠١٦ فإن قيمة المنتجات الإسرائيلية المصدّرة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات، تتعدّى الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الحليفة والاقتصادات العملاقة كروسيا واليابان.

ويرى المركز البحثي في تحليله أن حجم الصادرات الإسرائيلية لهذه الدول قد يضاعف نفسه عدة أضعاف في حال تم إحلال علاقات رسمية بين هذه البلدان وإسرائيل، إذ أن "حجم الأسواق الخليجية، وحتى لو كانت حصة اسرائيل المحتملة من هذه الأسواق لا تتعدى ٢-٣ % من المنتجات والخدمات المستوردة، قد تبلغ حصة اسرائيل قرابة ١٥-٢٥ مليار دولار في الحالات الاعتيادية".

ورغم أنه لا توجد علاقات رسمية بين إسرائيل والدول الخليجية، إلا أن السعودية سبق وأعدت خطة لتطبيع العلاقات، وقد خطت خطوة بهذا الاتجاه عبر السماح لطائرات السفر عبر مجالها الجويّ متجهة نحو اسرائيل. وتسعى الدول الخليجية للتعاون مع إسرائيل في مجالات الأمن والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية، في مواجهة ما تعتبره "العدو المشترك" - إيران!

وكان قد بُلغ عن وجود منتجات إسرائيلية مستوردة في عدة أسواق خليجية، منها قطر والإمارات والسعودية، والتي يرجّح أنها تصل عبر الأردن؛ في حين أن إسرائيل قد كشفت عن مخططات جاهزة لإعادة إحياء خط النفط والغاز بين العراق وميناء حيفا، كما كشفت عن مخططات لبناء خطة سكك حديدية تمتد من إسرائيل عبر الأردن وصولاً إلى دول الخليج، في محاولة لاستقطاب النفط الخليجي لنقله عبر ميناء حيفا الواقع شمال اسرائيل الى الأسواق الأوروبية، والأمريكية، وبذلك تخفيض تكاليف النقل وتوفير سفريّة لناقلات النفط عبر الخليج العربي/ الفارسي فالبحر الأحمر وثم قناة السويس.

ويشير المعهد الذي يترأسه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، يجمع معطيات التجارة بين الدول، إلى أن العديد من هذه الدول تفضّل عدم الكشف عن مصادر هذه المنتجات، خصوصاً في ظل عدم وجود علاقات واتفاقيات تجارية بينها وبين إسرائيل. وتفضل هذه الدول التكتّم على التجارة عبر وسطاء بينها وبين إسرائيل، في ظل الموقف العربي الراض لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

التصنيف الائتماني لإسرائيل والأمن القومي

رفعت شركة التصنيف الائتماني "S&P"، في الرابع من آب الجاري، تدرج إسرائيل درجة واحدة لتنتقل بذلك من الدرجة المتوسطة العليا إلى الدرجة العليا، التي تسبق الدرجة الممتازة، الأمر الذي يؤكد، بحسب

باحثين، أن تهديدات "الأمن القومي" لا تزال غير قادرة على إعاقة استمرار النمو الاقتصادي. وتم رفع تدرج التصنيف الائتماني لإسرائيل من درجة "A+" إلى درجة "AA-" مستقرة، علماً أن تدرجها قبل نحو ١٠ سنوات كان "A"، وقبل عقدين من السنوات كان "A-"، وقبل ثلاثة عقود كان تدرجها "BBB-"، ما يعني أن مكانة إسرائيل الاقتصادية في تحسن مستمر.

وبحسب شركة التصنيف الائتماني فإن "اقتصاد إسرائيل يعتبر اقتصاداً مزدهراً وعصرياً ومتنووعاً وذا نسب نمو عالية نسبياً. وتشير الشركة بالإيجاب إلى تدني مستوى البطالة (٤,٢%)، وتطور اقتصاد الغاز الطبيعي، وقوة المؤسسات الاقتصادية في إسرائيل رغم الانقسام في الجهاز السياسي".

والصنيف الائتماني لدولة ما؛ هو علامة تمنحها شركة التصنيف، وتهدف لتقدير قدرتها على الالتزام بسداد ديونها المالية بحسب شروط القرض، وفي الغالب الأوراق المالية (سندات الدين) التي تصدرها؛ وكلما ارتفع التصنيف فإنه يكون من السهل عليها أن تجند القروض بفوائد منخفضة. كما تجدر الإشارة إلى أن شركات التصنيف الائتماني هي شركات تجارية يفترض أنها موضوعية، ومن أبرزها "S&P" و"Moody's" و"Fitc". وبشكل عام فإن الفوارق بين التصنيفات التي تمنحها ضئيلة جداً.

ومن اللافت أن أعلى علامة في سلم "S&P"، هو "AAA"، وأدناها هو "D"؛ وحصلت كل من سويسرا وألمانيا وهولندا والسويد وكندا وأستراليا وسنغافورة على أعلى علامة، بينما حصلت كل من الولايات المتحدة وفنلندا على علامة "AA+"، وحصلت كل من بريطانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وبلجيكا والكويت على علامة "AA"، في حين حصلت كل من إسرائيل وتايوان وأستونيا والتشيك وقطر على علامة "AA-". وجرى تدرج اليابان وإيرلندا في "A+"، وآيسلندا "A"، والسعودية "A-"، والمكسيك "BBB+"، وإيطاليا "BBB".

وبحسب الباحث في "معهد دراسات الأمن القومي" الإسرائيلي (INSS)، د. شموئيل إيفين، فإن التصنيف يستند إلى سجل الدولة في الالتزام بسداد القروض والمعايير الاقتصادية، وأهمها النسبة بين الدين العام للنتائج القومي؛ ووصلت هذه النسبة في إسرائيل عام ٢٠١٧ إلى ٦١%، مقابل ٧٥% عام ٢٠٠٩؛ وهذا الانخفاض في نسبة الدين العام ينبع من زيادة ملموسة في الإنتاج الإسرائيلي. وبحسب تقديرات "S&P"، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سوف ينمو خلال العام الحالي بنسبة ٣,٦% مقابل ٣,٣% في العام ٢٠١٧، وفي العام ٢٠١٩ يتوقع أن تكون ٣,٣%، وفي العام ٢٠٢٠ يتوقع أن تكون ٣,٢%، وعام ٢٠٢١ ستكون ٣,١%. وبالنتيجة، بحسب تقديرات شركة التصنيف الائتماني، فإن نسبة الدين العام ستظل في تراجع مستمر في السنوات القريبة.

ويقول د. إيفين إن رفع التصنيف الائتماني لإسرائيل سوف يرفع من قدرتها على الحصول على شروط تمويل أفضل لديونها الخارجية، ومن شأن ذلك أن يحسن تدرج الشركات في الاقتصاد الإسرائيلي أيضا بما يتيح لها رفع قدرتها على تجنيد قروض خارج البلاد.

وتقول عميدة بنك إسرائيل، كرنيت فلوغ، إن "قرار شركة التصنيف رفع تدرج إسرائيل يعكس ثقة المؤسسات الدولية بالسياسة الاقتصادية للحكومة والسياسة النقدية لبنك إسرائيل". بينما يتوقع وزير المالية، موشي كحلون، أن يوفر رفع التصنيف مصاريف تمويل بقيمة مليارات الشواقل سيتم تحويلها إلى الوزارات الاجتماعية.

في المقابل، يعتقد اقتصاديون إسرائيليون أن توفير تكاليف التمويل سيكون محدودا، لأن وضع إسرائيل الجيد نسبيا قد استُفيد منه في السوق المالي قبل الإعلان عن رفع التصنيف، إضافة إلى توقعات تشير إلى ارتفاع نسبة الفوائد في العالم الأمر الذي سيعصب على الدول خفض تكلفة التمويل، علاوة على أن مواصلة خفض نسبة الدين العام إلى الناتج القومي تقتضي الاستمرار بسياسة حذرة ناحية المصاريف العامة.

ويضيف د. إيفين، في موقع "INSS"، أن التصنيف يعتمد أساسا على معايير اقتصادية معينة، ولكن شركات التصنيف تقر بأن الاقتصاد ليس مستقلا، بل يتعلق بباقي مركبات الأمن القومي؛ وإلى جانب المعطيات الاقتصادية، فإن شركة "S&P" أخذت بالحسبان الوضع الأمني والوضع الداخلي لإسرائيل؛ وبحسب "S&P" فإن الانكشاف لمخاطر أمنية يقلل على التصنيف الائتماني؛ ويضيف أن ذلك يعني أن "إسرائيل حصلت على تدرج عال بسبب أداء اقتصادي استثنائي، رغم المخاطر الأمنية الاستثنائية؛ وهذا الأمر يعكس نجاح أجهزة الأمن في إتاحة المجال لنمو اقتصادي مستقر في ظروف أمنية غير مستقرة؛ ويسوق مثلا على ذلك دور منظومة "القبة الحديدية" في مواصلة عمل الاقتصاد الإسرائيلي في ظل إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، خاصة في الحرب العدوانية الأخيرة على القطاع صيف عام ٢٠١٤، والتي استمرت ٥٠ يوما. وبحسبه، فإن هذا المثال يوضح أن مصاريف الأمن ليست بالضرورة دالة "لمصاريف أمن العدو"، وإنما لمدى الضرر المباشر وغير المباشر الذي قد يتسبب به لإسرائيل. وينتهي بالقول إن التصنيف الجديد هو علامة ذات قيمة للاقتصاد الإسرائيلي وصورتها، ولكن لا يمكن الإفراط بالتفاؤل، ورغم أن التوقعات الاقتصادية تشير إلى وتيرة نمو عالية في السنوات القريبة، نسبيا إلى الدول المتقدمة، فإن وتيرة النمو قد تعتدل، كما أن التصنيف لا

يعكس معايير اقتصادية - اجتماعية، مثل توزيع الثروة ومدخولات الدولة، حيث تصنف إسرائيل في مكانة منخفضة مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
ويضيف أن استمرار اتجاه النمو في الاقتصاد الإسرائيلي على المدى البعيد يلزم بمعالجة جذور مشاكل الأساس، وعلى رأسها "المشاركة المنخفضة في القوة العاملة، وانخفاض إنتاجية جزء ملموس من السكان، والضغط الهائل على شبكة المواصلات، والبيروقراطية الزائدة، والفجوات في جهاز التعليم، وتركيز السكان والثروات الاقتصادية في مركز البلاد. وإلى جانب ذلك، مواصلة تطوير محركات النمو للاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة قطاع التكنولوجيا العالية، وتوفير مستوى أمني عال يتبدى في الهدوء الأمني أو في تقليص تأثير أحداث أمنية على الاقتصاد".